مؤشرات الاقتصاد في اليمن

مارس 2019

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي
www.Economicmedia.net

مقدمة

انطوى شهر مارس الماضي وفي جعبته العديد من المؤشرات الايجابية على الصعيد الاقتصادي اليمني أبرزها تحسن طفيف في سعر الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية الأخرى مسجلا4- % والإعلان عن حزمة من السياسات المتعقلة بالسياسة النقدية من قبل البنك عقب تعيين قيادة جديدة للبنك المركزي.

فقد اقر البنك المركزي اليمني في عدن التوسع في دعم استيراد السلع المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة من خلال تغطية فتح الاعتمادات المستندية للسلع ومنها الدقيق وبالإضافة الى السلع الأخرى وبيع العملات الصعبة لمستوردي المشتقات النفطية بسعر يقل عن سعر السوق.

إن سياسة التوسع في دعم السلع المستوردة بالعملة الصعبة على أهميته في سحب البساط من المضاربين بالعملة واستعادة السيطرة على القطاع المصرفي الا أنه يمثل تهديدا كبيرا لاحتياطي العملات الصعبة الشحيحة أصلا حيث تعتمد اليمن على الوديعة السعودية ملياري دولار وعائد ضئيل من عائدات بيع نفط المسيلة بحضرموت وشبوة، وقد حاولت قيادة البنك المركزي التنبه لذلك من خلال التوقيع مع السلطات السعودية (وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والقوات المشتركة والبنك الأهلي السعودي) على اتفاقية تتضمن تحويل المرتبات ودعم الموازنة الذي تقدمة المملكة لليمن والقوات المشتركة الى البنك المركزي بالريال السعودي ويقوم البنك المركزي بمصارفتها بالريال اليمني الا أن ذلك يظل مصدرا غير مستدام ويحمل مخاطرة كبيرة باعتماده على الخارج.

وبالتزامن مع تلك السياسات فقد اقرت العديد من القرارات التي تهدف الى استعادة السيطرة من قبل البنك المركزي اليمني في عدن على القطاع المصرفي وإعادة تنشيط الدورة المالية من خلال التوجيه للبنوك وشركات الصرافة بموافاة البنك المركزي بكافة البيانات المتعلقة بالعمليات المالية المحلية والخارجية وتعيين مسئولي امتثال لدى البنك المركزي اليمني وتدريبهم وقد قام المركزي في عدن بالتعميم الى كافة منشآت وشركات الصرافة المنتشرة في كافة المحافظات اليمنية دعا فيه شركات الصرافة الى اتخاذ كافة الإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وتطبيقها على العملاء الحاليين والمستقبليين.

ولعل من المبكر تقييم الاثار الايجابية لتلك السياسات حيث لم تمضي فترة على إقرارها ناهيك عن الانقسام الحاصل في القطاع المصرفي إذا عادة ما تواجه اية قرارات يتخذها البنك المركزي في عدن بإجراءات مضادة من قبل البنك المركزي في صنعاء حيث يحاول الحفاظ على صلاحياته كبنك مركزي رغم عدن الاعتراف به عالميا.

كما ان انعكاس تلك السياسات على تحسين حياة المواطنين هو المؤشر الأكثر أهمية، وللأسف الشديد رغم مرور ما يقرب من عام على بدء تمويل استيراد السلع الأساسية لكن المواطن اليمني لم يلمس أي تحسن في أسعار السلع الامر الذي يؤكد بأن تلك السياسات ما زالت فوقية ولم تترجم الي واقع بل ويؤكد هشاشة الأداء الحكومي في ضبط السوق والقيام بمجموعة من الاجراءات تضمن حرية التنافس وفي ذات الوقت تحفظ حق المواطنين من الابتزاز.

وبالإضافة الي ما سبق من حراك اقتصادي كان الحدث الأبرز المتمثل في تعهدات المانحين بدعم خطة الاستجابة الانسانية في اليمن بمبلغ 2,6 مليار دولار خلال العام الجاري 2019م مقارنة بـ 2,1 مليار دولار العام الماضي 2018م، وكانت الامم المتحدة والوكالات والمنظمات الانسانية التابعة لها قد تقدمت بخطة انسانية تقدر بـ 4,2 مليار دولار مقارنة بـ 3 مليار العام الماضي.

وفي حال تم الوفاء بهذه التعهدات التي تعادل ما يزيد عن نصف الموازنة السنوية للحكومة اليمنية المعتمدة لعام 2019 فإن ذلك سيمثل إضافة مهمة للاقتصاد اليمني الذي يعيش أسوأ ازمة اقتصادية في تاريخه الحديث.

بين يديكم تقرير مؤشرات الاقتصاد لشهر مارس 2019م وقد تضمن ارتفاعا طفيفا في أسعار السلع الأساسية مقارنة بالشهر الماضي حيث كان متوسط الارتفاع 2 بالمئة، الا ان المشتقات النفطية شهدت ارتفاعا أكبر بنسبة 5 بالمئة.

أسعار السلع الأساسية..

شهدت أسعار المواد الأساسية (دقيق، سكر، ارز، زيت الطبخ، حليب مجفف، فاصوليا، شاهي، جبن، زبادي) ارتفاعا خلال شهر مارس من العام 2019م في المحافظات المستهدفة (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، الحديدة، حضرموت) بمتوسط ارتفاع بلغ 2 % مقارنة بشهر فبراير من العام نفسه ونسبة ارتفاع بلغت 136 % مقارنة بما قبل الحرب يناير 2015م.

ووفقا للبيانات التي رصدها المركز سجلت العاصمة صنعاء أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال شهر مارس بنسبة ارتفاع بلغت 5 % مقارنة بشهر فبراير 2019م، تلتها محافظة الحديدة وعدن ومأرب حيث سجلت كلا منها متوسط ارتفاع 3 %، فيما سجلت محافظة تعز نسبة ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال مارس 2019م بمتوسط ارتفاع بلغ 1 % مقارنة بشهر فبراير 2019م، بينما شهدت أسعار المواد الغذائية في محافظة حضرموت تراجعا طفيفا خلال شهر مارس 2018م مقارنة بشهر فبراير 2019م بمتوسط انخفاض بلغ -1%.

يوضح الشكل التالي ارتفاع أسعار المواد الأساسية في المحافظات المستهدفة خلال شهر مارس2019م مقارنة بشهر فبراير 2019م وبما قبل الازمة يناير 2015م:

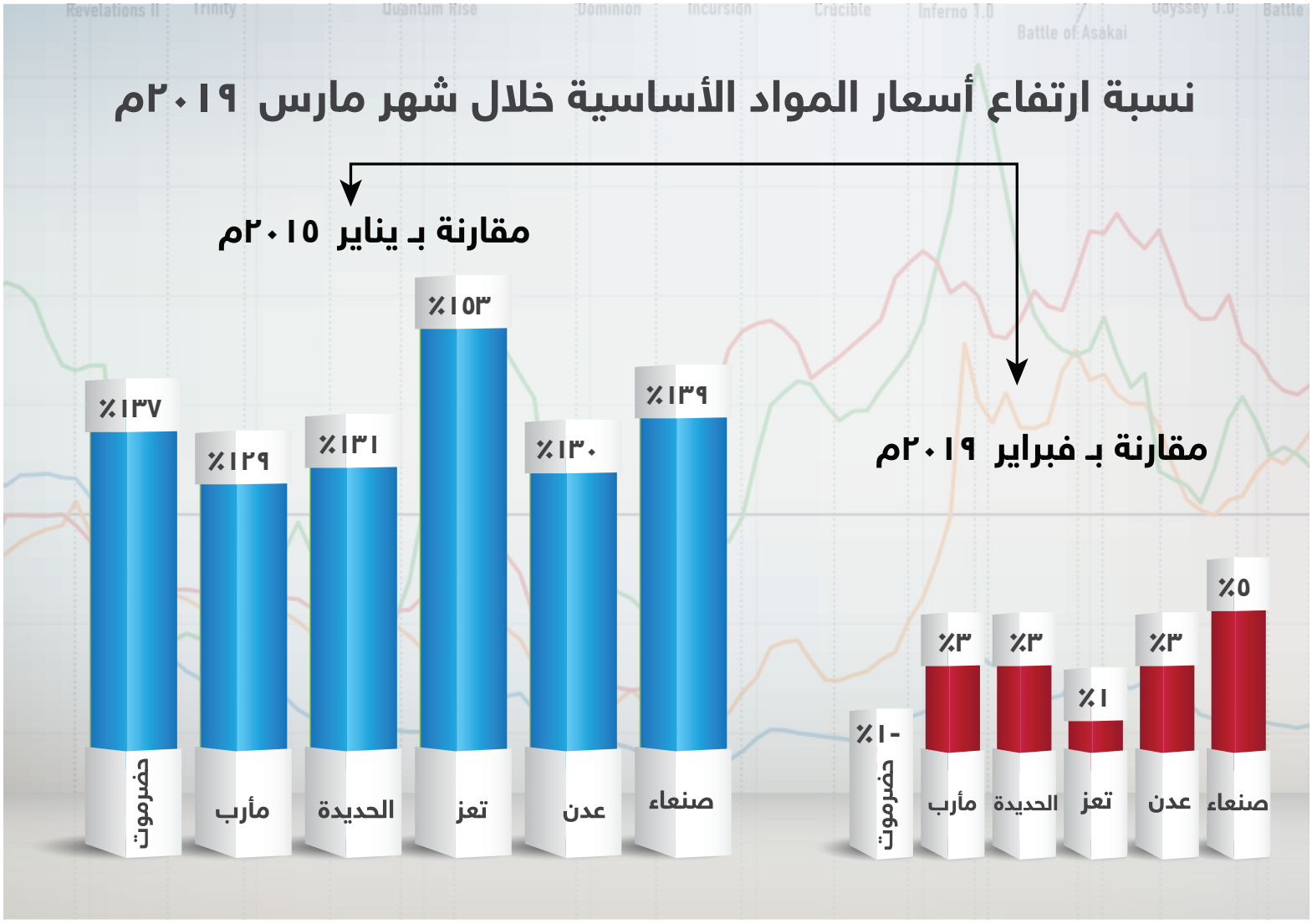

أسعار المشتقات النفطية

سجلت أسعار المشتقات النفطية (بترول ، ديزل ، غاز منزلي) ارتفاعا كبيرا خلال شهر مارس 2019 في المحافظات المستهدفة (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، الحديدة، حضرموت) حيث سجلت متوسط ارتفاع بلغ 5 % مقارنة بشهر فبراير 2019، فيما سجلت ارتفاعا بنسبة 147 % مقارنة بما قبل الازمة يناير 2019م.

ووفقا للبيانات التي رصدها المركز فقد سجلت محافظة تعز أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المشتقات النفطية خلال شهر مارس بمتوسط ارتفاع بلغ 12 % مقارنة بشهر فبراير 2019، تلتها محافظة حضرموت بمتوسط ارتفاع بلغت 9 % خلال شهر مارس 2019م مقارنة بشهر فبراير 2019م، ثم العاصمة صنعاء بمتوسط ارتفاع بلغ 6 % مقارنة بشهر فبراير 2019 م، ثم محافظة عدن بمتوسط ارتفاع بلغ 2 %.

فيما شهدت محافظة مأرب ومحافظة الحديدة حالة استقرار في أسعار المشتقات النفطية خلال شهر مارس دون تسجيل أي ارتفاع في الأسعار.

الشكل التالي يوضح نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في المحافظات المستهدفة خلال شهر مارس 2019م مقارنة بشهر فبراير 2019م ومقارنة بما قبل الأزمة يناير 2015م

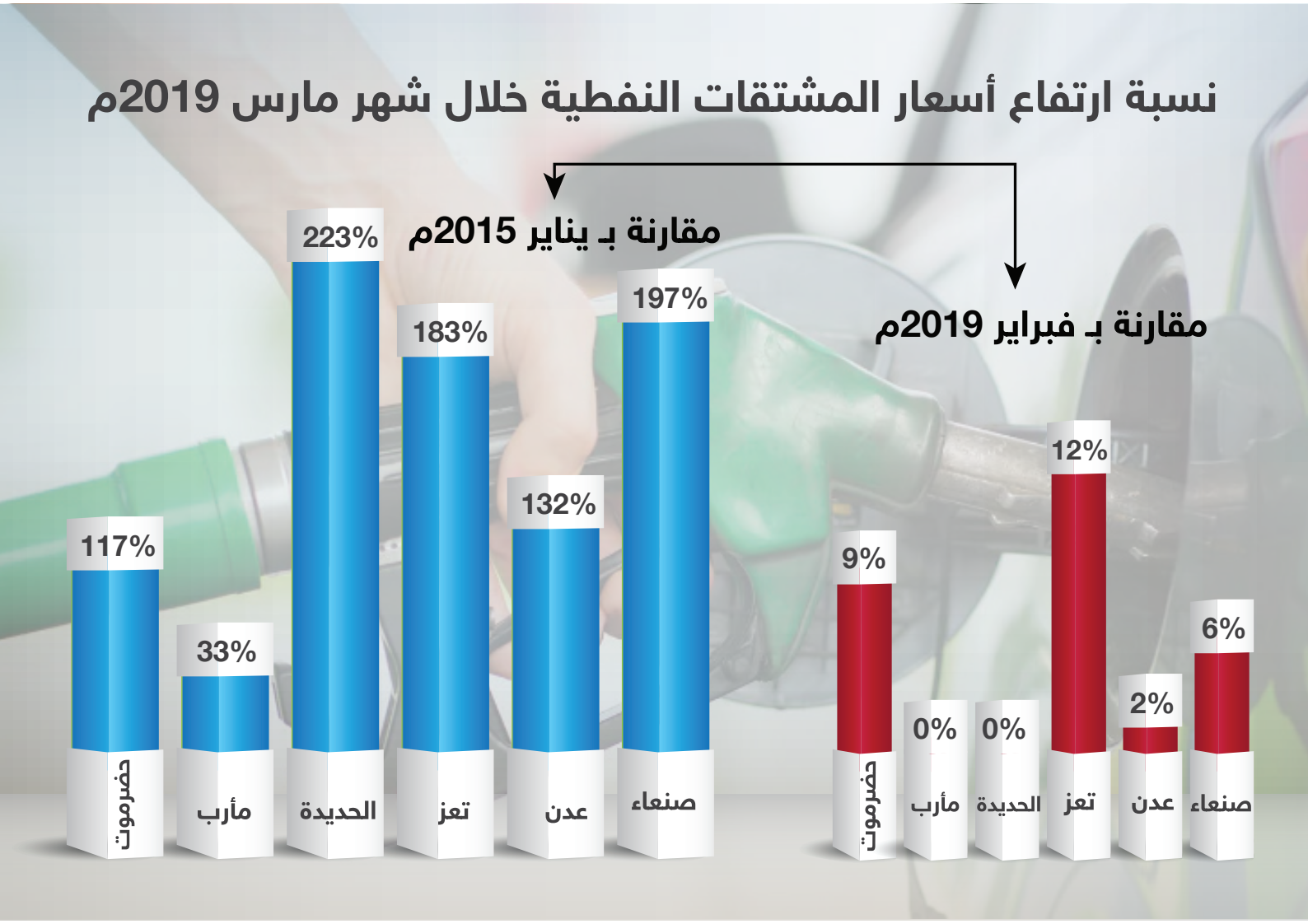

أسعار العملات ... تحسن طفيف للريال اليمني

شهد شهر مارس 2019م تحسنا طفيفا في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، حيث بلغت متوسط التحسن في سعر الريال اليمني مقابل الدولار خلال شهر مارس 4-%، حيث بلغ سعر صرف الدولار خلال مارس2019م 560 ريال مقابل 585 ريال خلال شهر فبراير2019م.

وفقا للبيانات التي جمعها المركز فقد سجل الريال اليمني ايضا تحسنا امام الريال السعودي بمتوسط 6-% خلال شهر مارس 2019م مقارنة بشهر فبراير 2019م، حيث سجل الريال السعودي متوسط سعر صرف امام الريال اليمني بلغ 147 ريال خلال شهر مارس مقابل 157 خلال شهر فبراير 2019م.

الشكل التالي يوضح متوسط سعر أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني خلال شهر مارس 2019م مقارنة بشهر فبراير 2019م وما قبل الازمة يناير 2015م

متوسط سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي خلال شهر مارس2019 مقارنة بشهر فبراير2019 وما قبل الازمة يناير 2015م

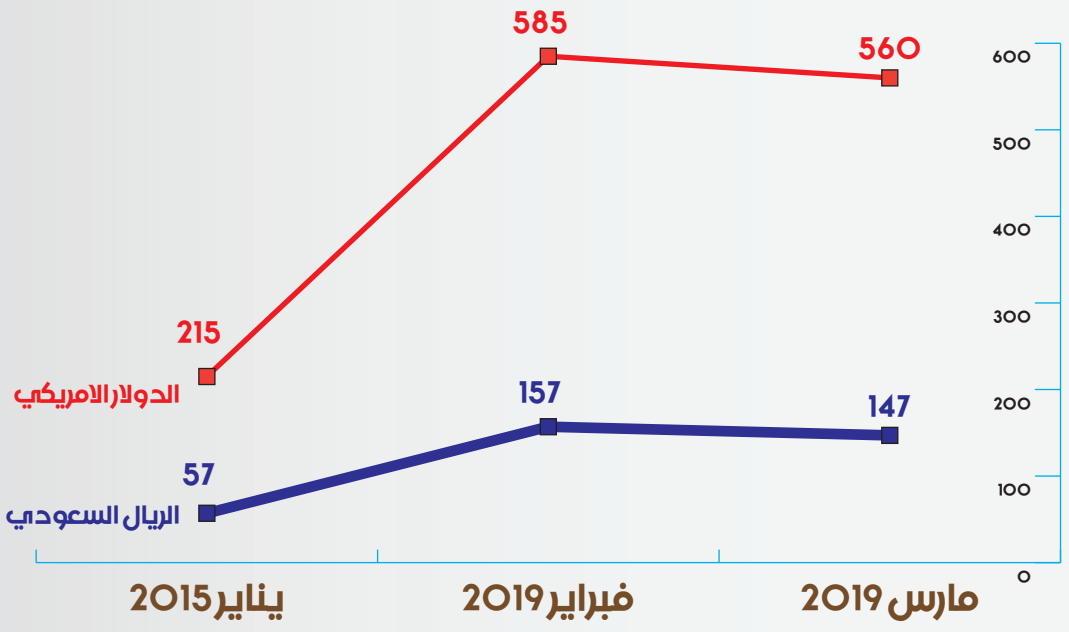

التطورات الاقتصادية خلال شهر مارس 2019م

تعهد المانحون الدوليون بدعم خطة الاستجابة الانسانية في اليمن بمبلغ 2,6 مليار دولار خلال العام الجاري 2019م مقارنة بـ 2,1 مليار دولار العام الماضي 2018م، وكانت الامم المتحدة والوكالات والمنظمات الانسانية التابعة لها قد تقدمت بخطة انسانية تقدر بـ 4,2 مليار دولار مقارنة بـ 3 مليار العام الماضي.

البنك الدولي يعقد لقاء موسع مع الحكومة اليمنية في مقره الإقليمي بالقاهرة تم فيه عرض التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن - المرحلة الثالثة وبحسب التقييم المستمر للاحتياجات في مرحلته الثالثة فإن اليمن تحتاج لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي 16 مدينة في 12 قطاع ما يقارب 23 مليار دولار للخمس السنين الأولى.

كشف فريق لجنة خبراء مجلس الأمن الدولي في تقريره السنوي المقدم لمجلس الأمن، عن حصول جماعة الحوثي شهرياً على مبلغ 26 مليون دولار فقط من ميناء الحديدة تؤخذ كرسوم جمركية على الشحنات النفطية.

وزارة الثروة السمكية تقرر إيقاف تصدير بعض أنواع الأسماك الطازجة بصورة مؤقتة نظرا لندرتها وعدم اكتفاء السوق المحلي بالمنتجات السمكية.

اللجنة الاقتصادية تصدر تعميماً حددت فيه ضوابط الحصول على وثيقة الموافقة على استيراد المشتقات النفطية عبر الموانئ اليمنية واشترطت اللجنة على موردي النفط توفر الوثائق المصرفية (قوائم، كشوفات، حسابات البنوك، وسوفتات التحويل) المقدمة من التجار وإرفاقها ضمن نموذج طلب الحصول على وثيقة الموافقة على استيراد المشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية.

نائب رئيس الوزراء الدكتور سالم أحمد الخنبشي يوجه وزارة المالية بخصم حصة مؤسسة الكهرباء من ايرادات حساب المحافظات المحررة وتوريدها الى الحساب المشترك وذلك بالتنسيق مع وزارة الكهرباء

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس، لطفي باشريف، يعلن رسمياً نقل الشركة اليمنية للاتصالات الدولية، تيليمن، إلى العاصمة المؤقتة عدن.

البنك المركزي اليمني يعلن عن وصول الموافقات للسحب من الوديعة السعودية للدفعة رقم 18 بمبلغ وقدرة 80 مليون دولار، يمثل تكاليف تغطية للسلع الأساسية بعدد 41 طلباً مقدماً من عدد من البنوك التجارية، كما أعلن عن وصول الموافقة للسحب من الوديعة السعودية للدفعة رقم 19 بمبلغ وقدرة 70.2 مليون دولار وبنفس سعر الصرف السابق المتمثل ب 440 ريال للدولار.

نقابة موظفي شركة كمران للصناعة والاستثمار الخاضعة تحت سلطة جماعة الحوثي في صنعاء، تطلق نداء استغاثة أخيرة ومناشدة عاجلة لإنقاذ الشركة من نهب الحوثيين وتطالب بتشكيل لجان خاصة لكشف المتسببين في سقوط الشركة وفتح ملفات الفساد داخلها.

- اللجنة الاقتصادية تحمل الحوثيين مسؤولية أزمة المشتقات النفطية أو ارتفاع أسعارها وتتهمهم بمحاولة خلق أزمة في المشتقات النفطية بهدف تعزيز السوق السوداء التي يديرونها والتسبب في مزيد من انهيار الوضع الإنساني للمزايدة السياسية والاستعطاف الدولي

- البنك المركزي اليمني يصدر تعميماً الى كافة منشآت وشركات الصرافة المنتشرة في كافة المحافظات اليمنية دعا فيه شركات الصرافة الى اتخاذ كافة الإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وتطبيقها على العملاء الحاليين والمستقبليين.

- شركة النفط اليمنية فرع المهرة تقر تسعيرة جديدة للمشتقات النفطية حيث رفعت سعر مادتي البترول والديزل إلى 350 ريالا للتر الواحد بدلاً من 300 ريال.

- وقع البنك المركزي اليمني مع السلطات السعودية (وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والقوات المشتركة والبنك الأهلي السعودي) على اتفاقية تتضمن تحويل المرتبات ودعم الموازنة الذي تقدمة المملكة لليمن والقوات المشتركة الى البنك المركزي بالريال السعودي ويقوم البنك المركزي بمصارفتها بالريال اليمني.

خدمة الكهرباء والمياه

منذ بداية الحرب في اليمن ما تزال خدمة الكهرباء العمومية منقطعة على معظم المحافظات اليمنية، حيث يبلغ نسبة المواطنين الذين لا يحصلون على الكهرباء العامة 90 % من أجمالي عدد السكان. ولم يشهد شهر مارس أي تحسن في خدمة الكهرباء العامة خاصة في المناطق التي تسطير عليها جماعة الحوثي ، حيث تشهد هذه المناطق انقطاع تام لخدمة الكهرباء العامة منذ بداية الحرب ، وتنتشر في هذه المناطق خدمة الكهرباء التجارية ذات التكلفة المرتفعة ، حيث يصل سعر الكيلو الي 280 ريال مقارنة بـ 6 ريال سعر الكيلو العمومي قبل الحرب ، وبنسبة ارتفاع 4400 % مقارنة بسعر الكيلو قبل الحرب، بالإضافة الي فرض رسوم اشتراك أسبوعية تبلغ 300 ريال على كل مشترك يدفعها المشترك سوى استخدم كهرباء ام لم يستخدم، وهو ما يعد استغلالا لحاجة المواطنين لخدمة الكهرباء.

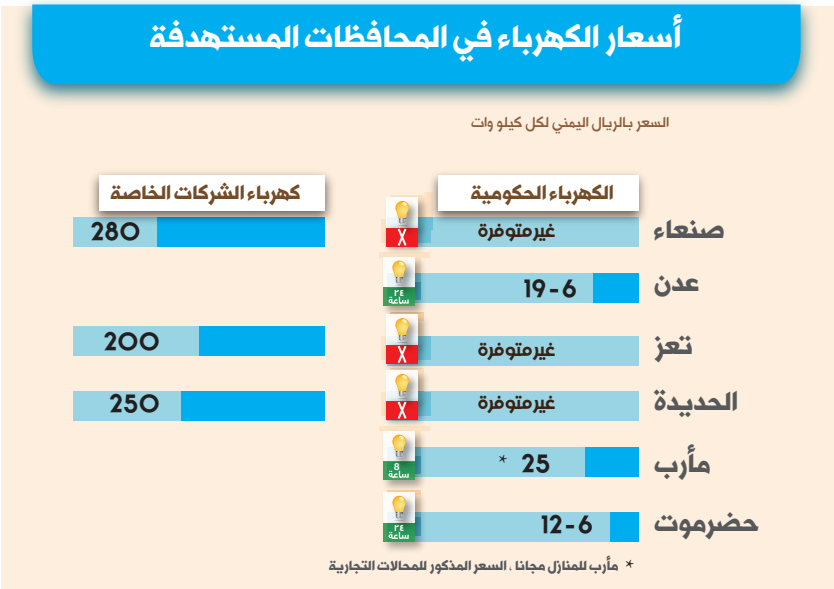

فيما تعتبر المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا أفضل حالا من المناطق حيث تتوفر الكهرباء العمومية في معظم المحافظات التي تحت سيطرة الشرعية خاصة في محافظة حضرموت والعاصمة المؤقتة عدن ومحافظة مأرب.

ويلجأ معظم اليمنيين الي شراء انظمة الطاقة الشمسية كبديل للكهرباء العمومية، وعلى الرغم من ان الطاقة الشمسية لا تغطي سوى 60 % من الاستخدام المنزلي للكهرباء.

ولا تختلف خدمة المياه العامة عن الكهرباء حيث تعاني المناطق الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي من انقطاع خدمة المياه منذ بداية الحرب، وارتفعت أسعار المياه بشكل كبير حيث ارتفع أسعار صهاريج المياه بنسبة تصل الي 100 % وفي محافظات أخرى الي 300 % كما هو الحال في مدينة تعز التي تشهد ازمة مياه خانقة بدأت منذ بداية الشهر الماضي ، وتعتبر محافظة تعز من المحافظات اليمنية التي تعاني من قلة المياه والمحافظة الأكثر كثافة سكانية .

الشكل التالي: يوضح أسعار صهاريج المياه سعة 6,000 لتر

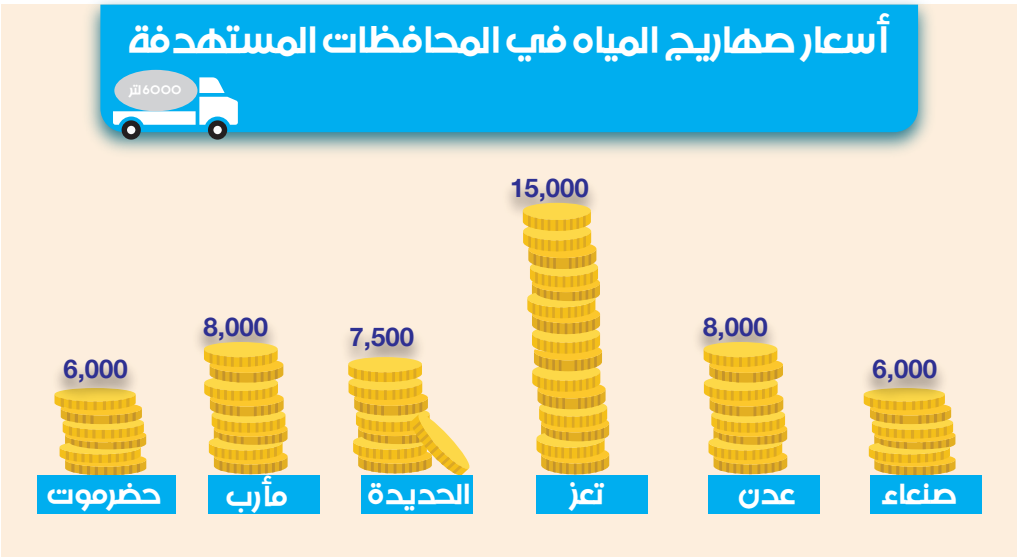

تعيش اليمن وضع انساني صعب حيث صفنت الأزمة الإنسانية في اليمن بالأكبر على مستوى العالم ، في اليمن ووفق لتقارير منظمات دولية يعيش أكثر من 80 % من السكان على المساعدات الإنسانية حيث يبلغ عدد السكان الذين هم بحاجة الي مساعدات إنسانية 24.1 مليون نسمة أي ما يقارب 80 % من أجمالي عدد السكان منهم 14.3 مليون بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية ، و17.8 مليون نسمة يفتقرون الوصول للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ، وشردت الحرب أكثر من 3.3 مليون شخص من منازلهم واصبحوا نازحين يفتقرون لأبسط مقومات العيش.

وتنتشر الامراض والاوبئة القاتلة في اليمن ، كالكوليرا التي أودت بحياة الكثير من المواطنين وانتشرت مؤخرا بشكل كبير في كافة المحافظات اليمنية وهو ما يهدد حياة الملايين من اليمنيين في ظل انعدام الخدمات الطبية في البلد وتوقف العديد من المنشئات الصحية عن العمل ، حيث تشير التقارير الي ان 51 % من المنشئات الصحية ما زالت تعمل بشكل كلي فيما توقفت عن العمل 14% من المنشئات الصحية ، بينما تعمل 35 % من المنشئات الصحية بشكل جزئي وهو ما ينعكس لسبا على تقديم الرعاية الصحية الازمة للمواطنين ووفقا لتقرير الاوتشا فإن 19.7 مليون بحاجة الي الرعاية الصحية.

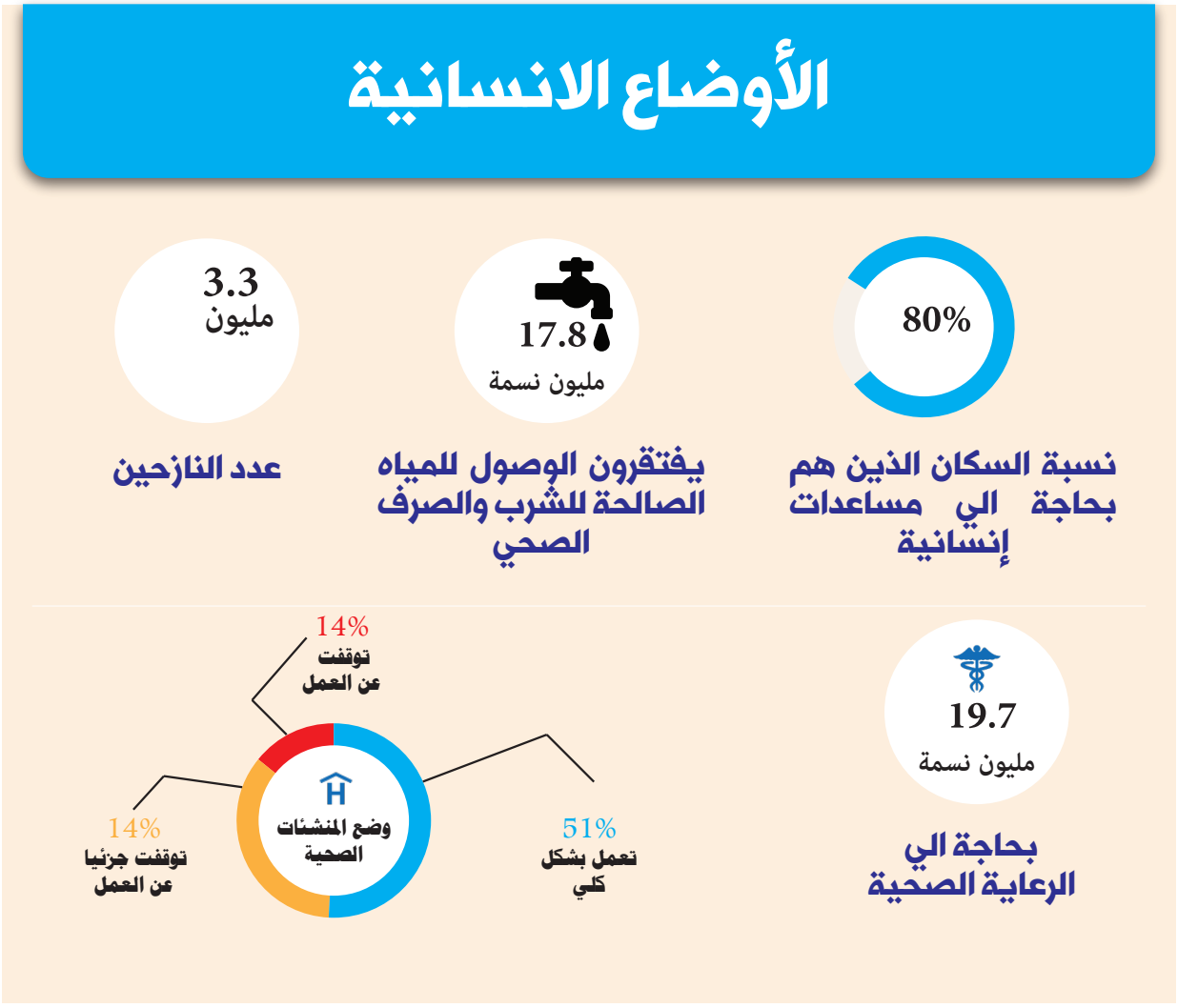

تطورات القطاع الخاص خلال شهر مارس 2019م:

جمعية الصرافين اليمنيين تطالب بتحييد الاقتصاد والعمل بشكل موحد بعيدا عن النزاعات خصوصاً في الوضع الحالي الذي يعاني فيه الاقتصاد الوطني انهيار غير مسبوق، واستنكرت الجمعية الإجراءات التي اتخذتها سلطة الحوثي في صنعاء تجاه شركات الصرافة، وقالت إن تلك الإجراءات فاقمت من الانقسام والتناقض في العمل المصرفي، وجعلت القطاع المصرفي محشوراً في النزاع، وهذا ما لا يتفق مع مبادئ وأسس ولوائح العمل المصرفي.

انطلاق الشركة اليمنية للخدمات والاستشارات المالية والمصرفية (YFC) كأول شركة يمنية استشارية متخصصة - في القطاع المالي والمصرفي- تلبيةً لمتطلبات السوق المصرفية اليمنية، وأعلنت الشركة جاهزيتها لتقديم خدماتها للعملاء.

البنك المركزي بصنعاء يطلب من البنوك التجارية تسليم نصف قيمة الاعتمادات البنكية التي تغطيها البنك المركزي بعدن للبنوك من الوديعة السعودية بهدف استيراد السلع الأساسية، وتهددت البنوك بعقوبات كبيرة، في حال عدم الالتزام.

محافظ حضرموت فرج سالمين البحسني يرعى توقيع اتفاقية بين صندوق دعم الشباب وشركة يمن سوفت للأنظمة والاستشارات بحضرموت تقديم البرنامج المحاسبي الأول من الشركة وتركيبه مجاناً لجميع الحاصلين على تمويل صندوق دعم الشباب من جميع مديريات المحافظة وتدريبهم على البرنامج، ومنح خصم بقيمة 50% للراغبين في الحصول على البرنامج بالكامل.

يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صناع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ " اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع. و يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن.

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

Studies & Economic Media Center

Address: Taiz, Yemen

| www.Economicmedia.net

| 00967 4 249 306

| 00967 736500078

| Economicmedia@gmail.com

| EconomicMedia

| EconomicMedia